

سيؤدي إلى الضغط على الأوضاع المالية

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع ليبلغ 67,10 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 14 سنتاً في تداولات أول أمس ليبلغ 67.10 دولاراً أميركياً مقابل 66.96 دولاراً للبرميل في تداولات الثلاثاء الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أول أمس مع هبوط مخزونات الخام الأميركية وانخفاض مستوى الإنتاج الأميركي بنحو 100 ألف برميل يومياً الأسبوع الماضي وفقاً لبيانات صادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية إضافة إلى تقلص صادرات فنزويلا جراء عقوبات فرضتها الولايات المتحدة.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 88 سنتاً ليصل عند التسوية إلى مستوى 67.55 دولاراً في حين ارتفع سعر برميل نفط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.39 دولار ليصل إلى مستوى 58.26 دولاراً.



• استمرار ارتفاع سعر برميل النفط

«موديز»: انخفاض إنتاج وأسعار النفط سيعيق معدلات النمو بالخليج



• زيادة الإنفاق في الميزانية ستدعم النمو المعتدل للقطاع غير النفطي

أوضحت وكالة موديز لخدمة المستثمرين في تقرير لها أمس، أن انخفاض أسعار وإنتاج النفط سيؤدي إلى الضغط على الأوضاع المالية لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي وإضعاف أوضاعها المالية الخارجية. وركزت حديثها خلال بيان صادر لها اطلع عليه على سلطة عمان «Ba1، سلبيية»، والبحرين «B2، مستقرة»، والمملكة العربية السعودية «A1، مستقرة»، والكويت «Aa2، مستقرة»، منوهة إلى أنه سيؤدي ذلك إلى تراكم الديون الحكومية بشكل أسرع.

وقال اليكسندر بيرجيسي، نائب رئيس وكالة موديز، محل أول ومشارك في كتابة التقرير: «نتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط 62 دولاراً للبرميل الواحد في عامي 2019 و 2020، وهو قريب من نقطة المنتصف لنطاق توقعاتنا على المدى المتوسط بين 50 و 70 دولاراً وأقل من 71 دولاراً للبرميل الواحد وهو متوسط سعر البرميل في عام 2018، وتابع بقوله: «كما سيضعف انخفاض أسعار النفط الأوضاع المالية لدول مجلس التعاون الخليجي».

وأكد التقرير أن زيادة الإنفاق في الميزانية سيدعم النمو المعتدل للقطاع غير النفطي في معظم البلدان؛ مما يساعد على تعزيز الدعم الشعبي للإصلاحات التدريجية المستمرة والحد من الزيادات في معدلات البطالة. وأشارت موديز في تقريرها، إلى أن انخفاض إنتاج النفط وانخفاض أسعاره سيضعفان الأوضاع المالية الخارجية، مع وجود ضغوط خارجية أكثر وضوحاً



في سلطنة عُمان. وفي أول أمس الموافق 13 مارس استضافت وكالة موديز

في إمارة دبي، في محاولة لاستكشاف الآثار الائتمانية في دول مجلس التعاون الخليجي.

للتصنيفات الائتمانية، قمة مجلس التعاون الخليجي السنوية لمخاطر الائتمان 14

أميركا تسعى لخفض صادرات النفط الإيراني إلى ما دون مليون برميل يومياً

القياس العالمي مزيج برنت هو 65 دولاراً للبرميل تقريبا. وذكر المصدران أن إدارة ترامب أطلعتهم على الأمر لكن غير مصرح لهما بالحديث عنه علناً وطالب عدم نشر اسميهما. وفي حين أن أحدث محادثات عن الإعفاءات تهدف إلى خفض الصادرات فإن الإدارة ما زالت ملتزمة بوقف تام في المستقبل.

وقال بريان هوك ممثل وزارة الخارجية الأميركية الخاص بشأن إيران في تصريحات خلال مؤتمر لصناعة النفط في هيوستون أول أمس إن واشنطن مستمرة في خططها حتى تصل صادرات الخام الإيراني إلى صفر، وأضاف أن ترامب «أوضح تماماً أننا بحاجة إلى شن حملة نمارس فيها أقصى درجات الضغط الاقتصادي... لكنه لا يريد أيضاً أن يصدم الأسواق». وامتنع المتحدث باسم إدارة الطاقة في وزارة الخارجية الأميركية عن التعليق على الكميات المستهدفة للمستوردين لكنه قال إن المسؤولين الأميركيين يقيمون باستمرار أسواق النفط العالمية لتحديد الخطوات القادمة فيما يتعلق بالإعفاءات من العقوبات الخاصة بإيران.



وأدت هذه العقوبات لخفض صادرات النفط الإيراني إلى النصف بالفعل وسعيًا لمنح المستوردين الوقت للعثور على بدائل وتغادي فقزة في أسعار النفط أعتت الولايات المتحدة مشتري النفط الإيراني الرئيسيين من العقوبات بشرط أن تشتري كميات أقل في المستقبل. وتجدد الإعفاءات كل ستة شهور. وقال أحد المصدرين «الإيقاف ربما يكون صعباً». مضيفاً أن أعلى سعر يمكن أن يتقبله ترامب لخام

مضيفاً أن إدارة ترامب يساورها قلق من أن يؤدي السعي لوقف صادرات النفط الإيراني تماماً إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية على الأجل القصير. وذكر المصدران أن واشنطن ربما تحرم بعض الدول التي لم تشتري الخام الإيراني في الآونة الأخيرة من الإعفاءات. وأعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات في نوفمبر بعد الانسحاب من الاتفاق النووي المبرم عام 2015 بين إيران والقوى العالمية الست.

قال مصدران مطلعان: إن الولايات المتحدة تسعى لخفض صادرات النفط الخام الإيراني بنسبة نحو 20% إلى دون مليون برميل يومياً اعتباراً من مايو أيار وذلك من خلال توجيه طلب للدول المستوردة بخفض المشتريات لتفادي فرض عقوبات أميركية عليها. ويأمل الرئيس الأميركي دونالد ترامب في نهاية المطاف وقف صادرات النفط الإيراني وبالتالي وقف مصدر الدخل الرئيسي لطهران. وتضغط الولايات المتحدة على إيران للحد من أنشطة برنامجها النووي ووقف الدعم لمسلحين تصفهم بأنهم وكلاء لطهران بالشرق الأوسط. ومن المرجح أن تجدد الولايات المتحدة الإعفاءات من العقوبات لمعظم الدول التي تشتري الخام الإيراني بما في ذلك الصين والهند وهما أكبر مشتريين مقابل تعهدات بخفض الواردات إلى أقل من مليون برميل يومياً. وسيكون هذا أقل من صادرات إيران الحالية البالغة 1.25 مليون برميل يومياً بمقدار نحو 250 ألف برميل يومياً. وقال أحد المصدرين «الهدف الآن هو خفض صادرات النفط الإيرانية إلى أقل من مليون برميل يومياً»

قطر للبتترول تستحوذ على 30% من «طرفاية» في المغرب

يغطي مساحة إجمالية تبلغ نحو 23 ألفاً و900 كيلومتر مربع في مياه يصل عمقها إلى ألف متر. وتستعمل المرحلة الأولى من الاستكشاف، التي تنتهي عام 2020، عدداً من الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية بهدف تقييم الإمكانات الكاملة لمناطق الاستكشاف. وكانت قطر للبتترول قد وقعت، السبت الماضي، اتفاقية مع شركة إكسون موبيل للاستحواذ على حصة تبلغ 10% في ثلاث مناطق تنقيب بحرية في حوضي أنغوشي وزامبيزي في موزمبيق.

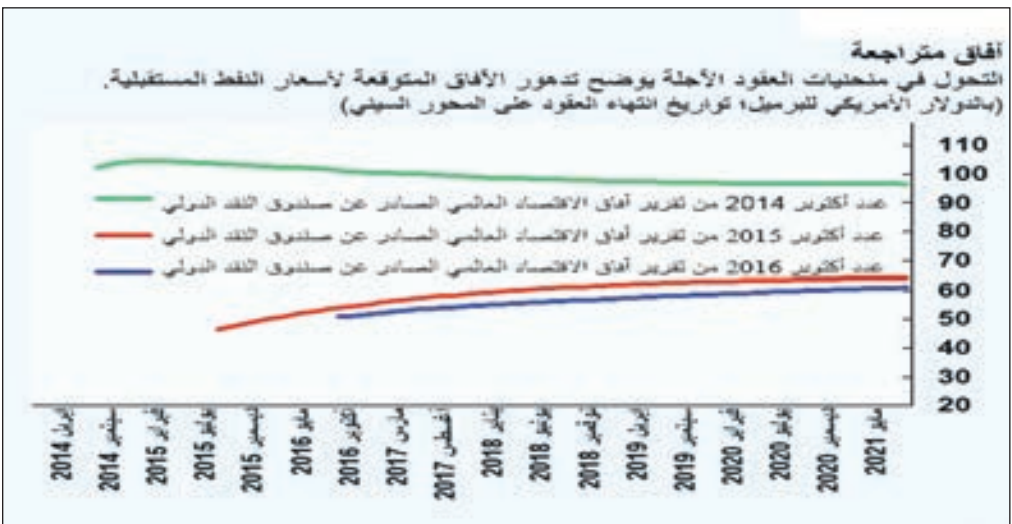


• سعد الكعبي

وقعت قطر للبتترول اتفاقية مع شركة إيني الإيطالية تستحوذ بموجبها على 30% من امتياز طرفاية للاستكشاف البحري في المياه الضحلة، والذي يشمل 12 منطقة تقع قبالة شواطئ المغرب على المحيط الأطلسي. وقالت قطر للبتترول، في بيان صحافي صدر أول أمس: إنه بعد الحصول على موافقة الجهات الحكومية المعنية في المغرب، ستكون حصص المشاركة في امتياز الاستكشاف في طرفاية موزعة بنسب 45% لشركة إيني «المشغل»، و30% لقطر للبتترول، و25% للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن المغربي. واعتبر وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري، الرئيس التنفيذي لقطر للبتترول، سعد الكعبي، هذه الاتفاقية معلماً رئيسياً هاماً على خارطة طريق الشراكة مع شركة إيني، و«تعزز العلاقات المتميزة والأخوية مع المغرب».

وأوضح أن هذه الفرصة تأتي منسجمة مع استراتيجية قطر للبتترول في الدخول في أنشطة الاستكشاف في أحواض جديدة تتمتع بإمكانات عالية من الموارد الهيدروكربونية، في الوقت الذي تعزز فيه من رقعة وجودها في قطر وحول العالم. يذكر أن امتياز طرفاية للاستكشاف البحري في المياه الضحلة

محلولون: تحالف «أوبك+» نجح في السيطرة على سوق النفط المضطربة



وأدى إلى زيادة كبيرة في العرض. وقال رسلان تنكاييف الخبير لدى اتحاد منتجي المحروقات في روسيا: «كانت «أوبك» توقفت عن العمل بشكل جيد. وفرصتها الوحيدة للتمكن مجدداً من تنظيم السوق النفطية كانت توسيع التحالف». من جهته، يرى فرانسيس بيران مدير الأبحاث في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية أن العلاقات بين روسيا ومنظمة أوبك «لم تكن سهلة دائماً. كانت أوبك تعتبر روسيا طرفاً سرياً يستفيد من جهود الآخرين. واستراتيجية هذا التعاون هو جرد ذاته إنجان». مع روسيا - إحدى أول الدول المنتجة في العالم - وحلفاء آخرين، تمثل «أوبك» قوة ضاربة قادرة على الحفاظ على أسعار مستقرة تضمن لها إيرادات جيدة للموازنة دون أن تفضي إلى زيادة عمليات التنقيب في الولايات المتحدة. ويعتقد إيجور دولانوي مساعد مدير المرصد الفرنسي-الروسي أن «حصة أوبك ستراجع خلال السنوات 20 أو 30 المقبلة. وأمام دخول العملاق الأميركي السوق النفطية، فإن من المصلحة الاتفاق على الحفاظ على سعر برميل النفط بنحو 60 إلى 70 دولاراً وهذا ما يجعل بعض المشاريع الأميركية لاغية».

أثبت التحالف بين منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» وروسيا فعاليته بعد أن نجح في السيطرة على سوق نفط مضطربة، وكان هذا الإنجاز كافياً لإقناع الطرفين بعد عامين بمواصلة تعاونهما مع إبقاء بعض المسافة. وإنه على ما يبدو أن الزمن الذي كانت تتبادل فيه موسكو ومنظمة أوبك، الاتهامات بالتنسب في انهيار سعر برميل النفط الذي كان يؤثر في اقتصادهما، بعيداً. وبعد أن اتفقا نهاية 2016 على خفض مشترك لعرضهما، الذي يمثل نصف الإنتاج العالمي، بات أعضاء هذا التحالف غير الرسمي المعروف باسم «أوبك+» يجتمعون بانتظام في أجواء هادئة. وفي 18 «مارس» يلتقي ممثلون عن هذا التحالف في أحد فنادق باكو لمراجعة تدابيرهم المطبقة حتى «يونيو» ولاقتراح تمديداتها المحتمل تمهيداً لإجتماع رسمي يعقد قريباً في فيينا. وسيتم أيضاً البحث في طريقة إضفاء صفة رسمية على هذا التحالف على الأجل البعيد، الذي أعاد إلى السوق النفطية بريقتها في أسوأ فتراتهما. ولم تكن المعاهدة المبرمة بين «أوبك» التي تملك ثلث الإنتاج العالمي ونحو عشر دول أخرى غير أعضاء منها روسيا، أمراً مسلماً به بعد السباق لانتزاع حصص السوق لسنوات



• عبد الحميد الخليفة

«الأوبك» يعتمد 303 ملايين دولار تمويلات لتعزيز التنمية في دول نامية

ومدغشقر والمالديف والسنغال وسورينام واوزبكستان. وأضاف أن الأموال المخصصة ستمول مشاريع في قطاعات النقل والمياه والطاقة في الدول المستفيدة.

كما وافق المجلس وفقاً للبيان على اعتماد منحة قدرها 300 ألف دولار أميركي لتعزيز سبل الحصول على المياه الصالحة للشرب لسكان الريف في المناطق الريفية في تشاد.

اعلن المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية «أوفيد» عبدالحميد الخليفة عن اعتماد الاجتماع الـ166 لمجلس محافظي الصندوق تمويلات جديدة بقيمة 303 ملايين دولار أميركي لتعزيز التنمية في بعض الدول النامية. وأوضح الخليفة في بيان وزعته الدائرة الإعلامية للصندوق أول أمس أن التمويلات ستستخدم لدعم مشاريع حيوية للقطاع العام في كل من هندوراس

«برنت» يصعد لأعلى مستوى في 4 أشهر بفعل عقوبات فنزويلا وإيران

صعد سعر خام برنت أمس لأعلى مستوياته منذ منتصف نوفمبر من العام الماضي، مدفوعاً بتخفيضات الإنتاج التي تقودها «أوبك» والعقوبات الأميركية المفروضة على فنزويلا وإيران. وقال متعاملون إن انخفاضاً غير متوقع في مخزونات النفط الخام الأميركية رفع الأسعار أيضاً. وبلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي «برنت» نزوة 2019 عند 67.84 دولاراً للبرميل في

فيوتشرز للوساطة في سنغافورة: «تزايد شح المخزونات العالمية بسبب تخفيضات الإمدادات التي تقودها أوبك والعقوبات الأميركية على منتجات النفط الفنزويلية يعززان الدعم لأسعار النفط». وتكبح منظمة البلدان المصدرة للبتترول «أوبك» وبعض المنتجين خارجها بما في ذلك روسيا إمدادات النفط منذ بداية العام لتقليص الفجوة بين العرض والطلب في الأسواق العالمية

التعاملات الآسيوية أمس، وسجلت 67.76 دولاراً للبرميل، مرتفعة 21 سنتاً أو 0.3% مقارنة مع الإغلاق السابق. وبلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 58.40 دولاراً للبرميل مرتفعة 14 سنتاً أو 0.2% من سعر التسوية السابقة، ومقترية أيضاً من أعلى مستوى منذ نوفمبر 2018 الذي سجلته في الجلسة السابقة. وقال بنجامين لو من فيليب

صعد سعر خام برنت أمس لأعلى مستوياته منذ منتصف نوفمبر من العام الماضي، مدفوعاً بتخفيضات الإنتاج التي تقودها «أوبك» والعقوبات الأميركية المفروضة على فنزويلا وإيران. وقال متعاملون إن انخفاضاً غير متوقع في مخزونات النفط الخام الأميركية رفع الأسعار أيضاً. وبلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي «برنت» نزوة 2019 عند 67.84 دولاراً للبرميل في